التعليم الجامعي الخاص في اليمن: التحديات والمعالجات اللازمة

د. منصور علي البشيري
المستشار الاقتصادي

د. طارق علي النهمي
نائب رئيس لجنة التعليم العالي

صنعاء – أكتوبر 2024

تم إعداد هذه الورقة بدعم وتمويل من منظمة العمل الدولية ILO - المكتب الإقليمي - بيروت

جدول المحتويات

مقدمة. 2

1. واقع التعليم الجامعي الخاص في اليمن. 3

2. دور مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في تعزيز المرونة خلال الحرب: 5

3. التحديات التي يواجهها التعليم الجامعي الخاص:..... 6

3-1. التحديات المالية : 6

3-2. التحديات التنظيمية والمؤسسية: 6

3-3. التحديات التشغيلية: 7

3-4. التحديات الفنية: 7

4. متطلبات نهوض التعليم الجامعي الخاص وتعزيز مساهماته التنموية. 7

4-1. إيجاد البيئة المؤسسية والتنظيمية اللازمة لنمو مؤسسات التعليم العالي الخاص وتطورها. 7

4-2. تحسين فرص الوصول إلى التمويل. 8

4-3. تعزيز الشراكة مع المؤسسات الحكومية والخاصة. 8

قائمة المراجع. 9

مقدمة.

يمثل التعليم الجامعي الوسيلة الأبرز لرفد المجتمعات باحتياجاتها ومتطلباتها من الكوادر البشرية المتخصصة واللازمة لعمل القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة وتحقيق التنمية الشاملة، كما يمثل مقياساً للتطور الحضاري للمجتمعات من خلال قياس ما أحرزته المجتمعات من إنجازات علمية وما اكتسبته من معارف أسهمت في بناء تلك المجتمعات. ونظراً لأهمية التعليم بمستوياته المختلفة ومحدودية قدرة المؤسسات الحكومية عن الوفاء باحتياجات السكان من الخدمات التعليمية فقد أتاحت السياسات العامة والقوانين والتشريعات اليمنية المجال لإشراك القطاع الخاص في الاستثمار في تقديم الخدمات التعليمية بمراحلها ومستوياتها المختلفة، وقد جاءت هذه الخطوة للتأكيد على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية، وبصورة تمكن القطاع الخاص من المساهمة الفاعلة في بناء الوطن ونهضته وتقدمه.

ومع تزايد دور القطاع الخاص في مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فقد شهد قطاع التعليم العالي الخاص في اليمن تطورات كبيرة كانت نابعة من منظور أن التعليم أحد الخدمات الاجتماعية الهامة المساهمة بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تشير البيانات المتاحة[1] الى زيادة عدد الجامعات الخاصة في اليمن من 26 جامعة خاصة في العام 2014 تضم أكثر من 126 كلية وتستوعب أكثر من 73 ألف طالب وطالبة إلى أكثر من 50 جامعة خاصة في الوقت الراهن تستوعب ما يقارب من 100 ألف طالب وطالبة.

ومع ذلك ونتيجة لاستمرار حالة الصراع والحرب التي شهدها اليمن خلال السنوات العشر الماضية، وكما هو الحال في كافة قطاعات الاقتصاد اليمني، فقد تأثر قطاع التعليم الجامعي الخاص في اليمن بحالة عدم الاستقرار بصورة كبيرة. وألمت به تداعيات خطيرة ستظل ملموسة حتى مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. فقد أسهم تراجع النشاط الاقتصادي الكلي وانقطاع المرتبات عن أعداد كبيرة من المواطنين في تراجع مستويات الدخول الفردية، وبالتالي انخفاض معدلات التحاق الطلاب بالجامعات، وتراجع جودة التعليم العالي بما لذلك من تداعيات اقتصادية واجتماعية مستقبلية.

تستهدف هذه الورقة والتي تم إعدادها بدعم من قبل منظمة العمل الدولية استعراض واقع التعليم الجامعي الخاص في اليمن في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها اليمن جراء الصراع والحرب، وبيان ما يواجه هذا القطاع من تحديات ومعوقات عملت على الحد من قدراته وأسهمت في كبح نشاطه، ومن ثم تقديم مجموعة من الرؤى والمقترحات العملية اللازمة لتحسين أداء القطاع واستعاده دوره الاقتصادي والاجتماعي والإنساني خلال الفترة المقبلة وبما يتوافق مع أجندة عمل القطاع الخاص لمرحلة التعافي وإعادة والإعمار 2025.

وقد جمعت المنهجية المستخدمة في هذه الورقة بين التحليل المكتبي لدراسات وتقارير وإحصائيات ذات علاقة بموضوع الورقة، إلى جانب المنهجية التشاركية مع المستفيدين والمعنيين ذوي العلاقة عن طريق جمع البيانات من الجهات الخاصة ذات العلاقة بالتعليم العالي وتعميم مسودة الورقة على كافة الغرف التجارية الصناعية اليمنية وأعضاء اللجان التخصصية بالاتحاد العام للغرف التجارية والاستفادة من ملاحظاتهم.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2015 + https://moheye.net/yemeni-universities/private-universities/

1. واقع التعليم الجامعي الخاص في اليمن.

تعود البدايات الأولى للتعليم الجامعي الخاص في اليمن إلى العام 1992، والذي تم فيه إنشاء أول جامعة خاصة في اليمن وهي الكلية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والتي تحولت في العام 1994 إلى جامعة خاصة لتفتح بذلك الباب امام الاستثمارات الخاصة في مجال التعليم الجامعي وبصورة تعزز من دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف التعليم ورفد سوق العمل بمخرجات تعليمية نوعية ملبية لاحتياجات سوق العمل[2] .

ومع تزايد دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية اليمنية وبالذات بعد تبني برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي في منتصف تسعينات القرن الماضي، فقد شهدت الاستثمارات الخاصة في مجال التعليم بصورة عامة والتعليم الجامعي بصورة خاصة نمواً ملحوظاً، حيث ارتفع عدد الجامعات الخاصة في اليمن من 14 جامعة في العام 2006 إلى حوالي 24 جامعة في العام 2010، ثم إلى 27 جامعة في العام 2014.

ومع تراجع الدور الحكومي في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية منذ العام 2015 جراء ظروف الصراع والحرب وتراجع الموارد المالية العامة بسبب توقف إنتاج وتصدير النفط والانقسام الاقتصادي والذي أفرز العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية والنقدية وما نتج عنها من تدني مستوى وجودة الخدمات الحكومية ومنها خدمات التعليم العالي، فقد سارع القطاع الخاص لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات التعليمية ومنها خدمة التعليم الجامعي، حيث وصل عدد الجامعات الخاصة في اليمن في الوقت الراهن إلى أكثر من 50 جامعة خاصة تستوعب ما يقارب من 100 ألف من الطلاب وفي كافة التخصصات التطبيقية والاجتماعية والذين يشكلون رافداً مهماً لسوق العمل والتنمية في اليمن. وليمثل بذلك التعليم الجامعي الخاص أحد الركائز الأساسية للتعليم الجامعي في اليمن ورديفاً مهماً للتعليم الجامعي الحكومي.

ويبين الشكل (1) تركز الجامعات اليمنية الخاصة في أمانة العاصمة صنعاء وبعدد يصل إلى 29 جامعة خاصة، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى كون صنعاء هي العاصمة السياسية لليمن وتمثل المركز التجاري والاقتصادي لليمن، وتضم عدد كبير من السكان، فضلاً عن كونها تخدم الكثير من المحافظات اليمنية وبالذات المحافظات المجاورة. وتأتي محافظة حضرموت في المركز الثاني من حيث تواجد الجامعات الخاصة فيها وبعدد يصل إلى حوالي 8 جامعات، ثم محافظتي عدن وتعز بعدد يصل 6 جامعات لكل منهما، ثم محافظة إب بعدد 3 جامعات خاصة، ومن ثم بقية المحافظات.

شكل (١) عدد الجامعات الخاصة بحسب المحافظة

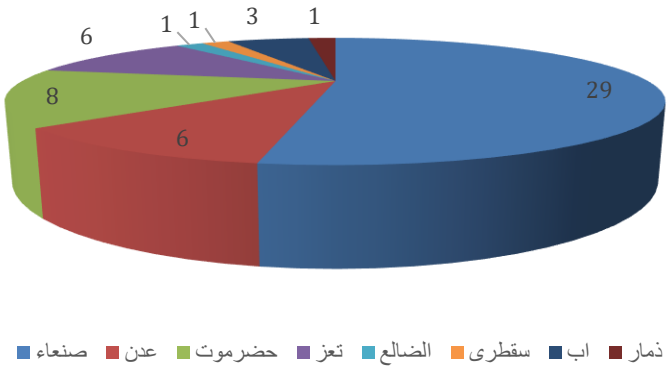

[2] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، 2007.

الجدير بالذكر أن الجامعات الخاصة في صنعاء والمحافظات الأخرى الواقعة تحت سلطة حكومة صنعاء تستحوذ على النصيب الأكبر من الطلاب وبعدد يصل على حوالي 76 ألف طالب وطالبة يمثلون أكثر من 75% من إجمالي الطلاب في الجامعات الخاصة وترفد سوق العمل سنوياً بعدد من الخريجين يصلون إلى حوالي 7 ألف خريج وخريجة، فيما يصل عدد الطلاب في المحافظات الواقعة تحت سلطة حكومة عدن إلى حوالي 25 ألف طالبة وطالبة.

من ناحية ثانية، يبين (الشكل 2) أن التخصصات الإدارية والاقتصادية تستوعب النسبة الأكبر من الطلاب الملتحقين بالجامعات الخاصة في اليمن وبنسبة تصل إلى 36% من إجمالي الطلاب الملتحقين، تليها التخصصات الطبية والصحية والتي تأتي في المرتبة الثانية وبنسبة 28% من إجمالي الطلاب الملتحقين، ثم التخصصات الهندسية والعلوم المرتبط بها بنسبة 6% من إجمالي الطلاب، ثم التخصصات ذات العلاقة بتقنية المعلومات وبنسبة 5% من إجمالي الطلاب الملتحقين، ويلتحق 25% من إجمالي طلاب الجامعات الخاصة بتخصصات متعددة منها القانونية والتخصصات التربوية والآداب والفنون وغيرها من التخصصات.

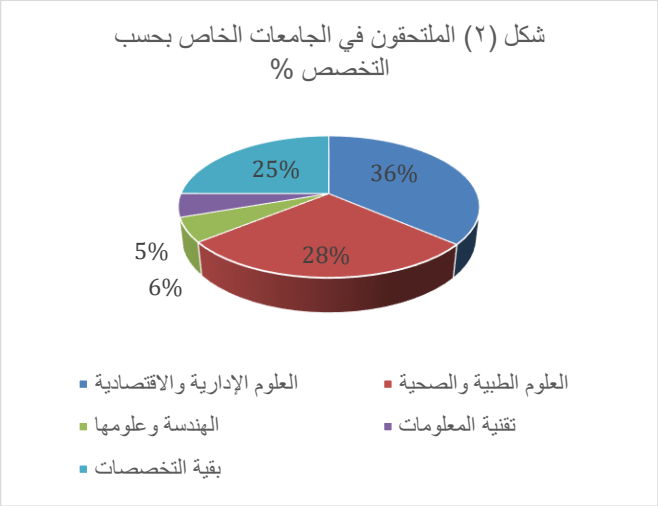

كما يبين (الشكل 2) تقديم الجامعات الخاصة التخصصات التطبيقية بصورة كبيرة مقارنة بالجامعات الحكومية، حيث تصل نسبة الملتحقين بالتخصصات التطبيقية والعلمية في الجامعات الخاصة إلى حوالي 40% على عكس الجامعات الحكومية والتي تركز على التخصصات الإنسانية وبنسبة تصل إلى 75% من إجمالي الطلاب الملتحقين مقارنة ب25% للتخصصات العلمية والتطبيقية[3]، وهذا مؤشر واضح على مدى مساهمة الجامعات الخاصة في رفد سوق العمل بالقوى العاملة المتخصصة ذات الاحتياج للمؤسسات والشركات المختلفة مقارنة بالجامعات الحكومية والتي تركز على متطلبات التوظيف الحكومي (التخصصات الإدارية والتعليمية).

الجدير بالذكر أن هناك العديد من العوامل والمتغيرات التي ساهمت في تزايد عدد الجامعات الخاصة في اليمن خلال الفترات السابقة، وأهم تلك العوامل هي:

- تغير الاستراتيجية التنموية في اليمن منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي وسعيها لإشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة التي كانت حكراً على الدولة، بغرض تخفيف العبء المالي على الموازنة العامة والاستفادة من قدرات القطاع الخاص المالية والفنية والإدارية في توفير احتياجات السكان من البنى الأساسية والخدمات العامة.
- يوفر التعليم الجامعي فرصاً استثمارية مجدية لرأس المال الوطني، كونه يعمل على تقديم خدمات اجتماعية مطلوبة في المجتمع.
- محدودية قدرة المؤسسات التعليمية الحكومية على استيعاب الزيادات المطردة في أعداد الخريجين من التعليم العام والراغبين في مواصلة التعليم الجامعي ولجؤها إلى سياسات المفاضلة واعتماد معايير صارمة لقبول خريجي الثانوية العامة، وبالتالي تحول جزء كبير من خريجي الثانوية العامة نحو الجامعات الخاصة ذات المعايير المقبولة.

[3] الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2020.

- تداعيات الحرب والصراع خلال السنوات الماضية والتي أسهمت في تراجع قدرة المؤسسات الحكومية المختلفة في توفير الخدمات الأساسية التي يحتاجها السكان والقطاعات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي ولد المزيد من الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص للمساهمة في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان والقطاعات الاقتصادية المختلفة من الخدمات العامة وعلى رأسها التعليم الجامعي.

2. دور مؤسسات التعليم الجامعي الخاص في تعزيز المرونة خلال الحرب:

لعب القطاع الخاص دوراً حيوياً في تعزيز المرونة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في اليمن خلال السنوات الماضية، من خلال دورة في الحد من الانكماش الاقتصادي خلال فترة الحرب، وتشغيل أكثر من ثلثي السكان العاملين[4]. إلى جانب إسهامه الكبير في توفير السلع والخدمات المختلفة بما فيها الخدمات التعليمية ولكافة المراحل والمستويات الدراسية، فضلاً عن مساهماته الإنسانية والاجتماعية الكبيرة والتي أسهمت في تخفيف حدة التحديات الإنسانية والمعيشية لنسبة من السكان، ويمكن استعراض تلك المساهمات على النحو الآتي[5]:

- الاسهام في استمرار العملية التعليمية دون انقطاع في ظل ظروف صعبة ومعقدة وغير طبيعية وغير مستقرة جراء الصراع والحرب في اليمن، حيث استمرت الجامعات الخاصة بعملها في ظل نفقات تشغيلية متصاعدة وإجراءات حكومية متضاربة ومقيدة وغير محفزة .
- تغطية جزء من العجز في الكادر البشري في مختلف التخصصات التطبيقية والإدارية وبمستويات متعددة (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه).
- الاسهام في تعزيز المسئولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص من خلال تخصيص نسبة 5% من المقاعد الدراسية كمنح دراسية مجانية للعديد من الفئات المجتمعية المحتاجة، إلى جانب المنح التنافسية التي تقدمها الجامعات الخاصة للطلبة المتميزين.
- الاستمرار في توظيف وتشغيل الأيدي العاملة الوطنية سواءً من أعضاء هيئة التدريس أو مساعديهم أو الوظائف الإدارية الأخرى التي توفرها الجامعات الخاصة، والعمل على استيعاب نسبة من الأكاديميين العاملين في الجامعات الحكومية وبصورة أسهمت في الحد من تداعيات وتأثيرات انقطاع الرواتب الحكومية وبالتالي استقرار الكثير من الكوادر العلمية المتميزة والحد من هجرتها نحو الخارج.
- استمرار المؤسسات التعليمية الخاصة كمصدر من مصادر الموارد المالية العامة من خلال استمرارها في دفع المستحقات المالية للدولة كالرسوم والضرائب والتبرعات والمساهمات الاجتماعية المختلفة.

[4] الجهاز المركزي للإحصاء، ومنظمة العمل الدولية، مسح القوى العاملة 2013 - 2014 (.

[5] اتحاد الجامعات الأهلية اليمنية، مذكرة رسمية موجهة لرئيس المجلس السياسي، فبراير 2024.

3. التحديات التي يواجهها التعليم الجامعي الخاص:

على الرغم من الجهود الكبيرة التي قام بها القطاع الخاص في مجال التعليم العالي واستمراره في تقديم الخدمات التعليمية للمجتمع، إلا أن مؤسسات التعليم العالي الخاصة تواجه تحديات ومعوقات كثيرة ومتعددة تعمل على إضعاف دورها في خدمة المجتمع، وتقديم خدماتها بجودة عالية وملائمة لاحتياجات التنمية في اليمن، ويمكن إبراز أهم تلك التحديات على النحو الآتي[6] :

3-1. التحديات المالية :

1. محدودية الوصول إلى التمويل اللازم لعملها أو توسيع أنشطتها جراء غياب السوق المالية في اليمن وضعف قدرة المؤسسات المالية على تمويل المشاريع الخدمية.
2. محدودية العائد الاستثماري على راس المال المستثمر في قطاع التعليم العالي جراء التدخلات الحكومية في أعمال الجامعات الخاصة مثل : تخفيض الرسوم الدراسية بـ 30%، واعتماد سعر الصرف للدولار بـ 250 ريال، وفرض مقاعد مجانية على الجامعات الأهلية بنسبة 5%، وإلزام الجامعات بدخول الطلبة للامتحانات رغم عدم سدادهم الرسوم الدراسية، وإيقاف أقسام الدراسات العليا.
3. إصدار لوائح لفرض رسوم وغرامات مالية متعددة على الجامعات من قبل وزارة التعليم العالي في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية غير مستقرة، إلى جانب المطالبات العالية بالضرائب والجمارك والرسوم الحكومية الأخرى.
4. زيادة النفقات التشغيلية للجامعات بصورة سنوية وعدم مواكبة الزيادة في الإيرادات لزيادة النفقات جراء ارتفاع معدلات التضخم والتدهور الحقيقي في قيمة العملة الوطنية، فضلاً عن تسرب أعداد كبيرة من الطلبة بسبب الصراع وتأثيراته.

3-2. التحديات التنظيمية والمؤسسية:

1. قيام الوزارة بالترخيص لجامعات أو كليات مجتمع أو معاهد خاصة أو أهلية في ذات المواقع الجغرافية التي يتوفر فيها مؤسسات تعليمية قائمة، وكذا الترخيص لبرامج مكررة في الجامعات القائمة بدون التركيز على مستوى الخدمات المقدمة وجودة المخرجات، الأمر الذي يعني التماثل والتكرار في العملية التعليمية للكثير من الكليات والأقسام دون تطوير ملموس في التخصصات والمقررات التعليمية، وهو ما يضعف دور الجامعات في التنمية[7].

2. مطالبة الجامعات بالبنية التحتية وفقاً للمعايير الاكاديمية، على الرغم من استحالة توفير المساحة المطلوبة في أمانة العاصمة ومراكز المحافظات، فضلاً عن إلزام الجامعات لتوفير مستشفيات جامعية، وصعوبة تحقيق ذلك في ظل بيئة استثمارية غير مستقرة وغير ملائمة.

3. عجز الجامعات في استيراد الأجهزة والمستلزمات المطلوبة للعملية التعليمية بسبب العوائق المالية أو التنظيمية أو المؤسسية التي تفرضها الجهات الحكومية ذات العلاقة.
4. فرض قيود على الجامعات الخاصة في الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس من حملة الدرجات العلمية من الجامعات الحكومية، وبالتالي التأثير على أداء الجامعات الخاصة وزيادة تكاليفها التشغيلية.

---

[6] الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية، لجنة التعليم العالي، مصفوفة التحديات التي تواجه الجامعات الأهلية والمقترحات لمعالجتها.

[7] د. فؤاد الصلاحي، التعليم العالى فى اليمن خصائصه ومشكلاته قراءة تحليلية من منظور سوسيولوجى، المرصد اليمنى لحقوق الانسان https://www.yohr.org/?ac=3&no=3714&d_f=140&t_f=0&t=5&lang_in=Ar

3-3. التحديات التشغيلية:

1. النقص الحاد في أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة وبالأخص في التخصصات العلمية والتطبيقية جراء هجرة أعضاء هيئة التدريس المحلية للعمل بالخارج نتيجة لتدني مستويات الدخول في اليمن وعدم قدرة الجامعات الخاصة على دفع مرتبات مجزية مقارنة بالجامعات في الخارج.
2. محدودية الشراكة والتعاون بين المؤسسات التعليمية والشركات والمؤسسات الخاصة والعامة، ويتجلى ذلك في ارتفاع التكاليف التي يجب على الجامعات الخاصة دفعها للمستشفيات نظير تدريب طلاب الكليات والمعاهد الصحية.

4-3. التحديات الفنية:

1. ضعف تلبية مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل المحلي والاقليمي ومتطلبات التنمية
2. عدم توفر برامج ومشاريع ريادية للطلبة.
3. خروج الجامعات اليمنية من المنافسة والتصنيفات العالمية وانعكاس ذلك على عدم الاعتراف بالمخرجات والمؤهلات للجامعات اليمينة

4- متطلبات نهوض التعليم الجامعي الخاص.

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يحتلها التعليم الجامعي الخاص بالنسبة لعملية التنمية في اليمن وبالأخص في ظل القدرات المتواضعة للجهات الحكومية للوفاء باحتياجات السكان والتنمية من الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة، إلا أن مؤسسات التعليم الجامعي الخاص تعمل في ظل بيئة استثمارية وتنظيمية غير محفزة مما يسهم في عدم قدرتها على تحقيق الأهداف المناطة بها، وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان التركيز على السياسات والأولويات التي تعزز من قدراتها ومساهماتها في خدمة الاقتصاد الوطني وتعزز من فرص النمو والتنمية في الاقتصاد، كما ينبغي التأكيد على أهمية تناسق هذه المتطلبات مع أهداف وتوجهات أجندة عمل القطاع الخاص 2025 والتي تستهدف تعزيز موقع القطاع الخاص خلال مرحلة التعافي وإعادة الإعمار المقبلة، وذلك على النحو التالي:

1-4. إيجاد البيئة المؤسسية والتنظيمية اللازمة لنمو مؤسسات التعليم العالي الخاص وتطورها.

1- تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي اللازم لتوفير بيئة مناسبة لعمل القطاع الخاص في قطاع التعليم العالي.

2- تعزيز مشاركة الجامعات الخاصة مع المؤسسات الحكومية في وضع سياسة تعليمية واضحة، متضمنة جملة من الأسس والمبادئ العامة المبنية على اعتبارات إنسانية واجتماعية وتنموية واقتصادية، وعلمية وتقنية، تعد بمثابة مؤشرات تضمن حسن استثمار الموارد البشرية وتوظيفها بصورة مثلى.

3- إصلاح هيكل الأجور والمرتبات بالقطاع العام، بما في ذلك صرف رواتب الموظفين والمتقاعدين المنقطعة من سنوات عدة كون تلك الرواتب في غاية الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني بما تمثله من قوة شرائية كبيرة حرم منها البنيان الاقتصادي والقطاع الخاص.

4- العمل على نشر الوعي الاقتصادي لدى في الدوائر الحكومية، وبيان مدى أهمية القطاع الخاص وضرورة عمله في ظل بيئة اقتصادية واستثمارية محفزة ومدى الضرر الذي يلحق بالقطاع الخاص والاقتصاد الوطني والإيرادات العامة جراء السياسات الجبائية المتعددة، بما في ذلك تعميم ونشر التجارب الاقتصادية العالمية القائمة على أساس قيادة القطاع الخاص، ويمكن في هذا الجانب قيام منظمات القطاع الخاص وعلى رأسها الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية والغرف التجارية في المحافظات بعمل مجموعة من الندوات وورش العمل التوعوية حول أهمية الدورات الاقتصادية المكتملة ومدى إسهام سياسات التحفيز في النمو الاقتصادي الكلي وزيادة الإيرادات الحكومية.

5- تعزيز مبدأ الشفافية لدى الجهات الحكومية من خلال توصيف إجراءات ونظم تقديم الخدمات العامة وشروط الحصول عليها بصورة واضحة وسهلة بحيث تساهم في تقديم الخدمة بالسرعة والتكلفة المعقولة وبنوعية أفضل، وتحديد مهام واختصاصات الجهات ذات العلاقة بنشاط القطاع الخاص وبيئة الأعمال بدقة ووضوح.

6- إعداد خارطة تعليمية لمختلف مستويات التعليم (ثانوي، مهني، فني، عالي)، جغرافياً، ومؤسسياً وبرامجياً، ومن ثم إعداد المعايير والمتطلبات والضوابط لتحديد احتياجات المناطق الجغرافية والمحافظات المختلفة من المؤسسات التعليمية والتخصصات المهنية المتوافقة مع تلك الاحتياجات، إلى جانب إيقاف منح التراخيص لإقامة برامج أو تخصصات قائمة وتفي باحتياجات المجتمع.

2-4. تحسين فرص الوصول إلى التمويل.

1- إعادة النظر في القرارات الحكومية ذات البعد المالي والمتعلقة بتحديد سعر الصرف للجامعات وتخفيض الرسوم الدراسية، وترك المجال لقوى العرض والطلب لتحديد الرسوم وفقاً لمستوى ونوعية الخدمات المقدمة.

2- منح المؤسسات التعليمية الخاصة قروضاً ميسرة طويلة الأجل من البنوك الوطنية تستخدم لبناء المؤسسات التعليمية وشراء معدات وأجهزة للكليات التطبيقية والتخصصات الدقيقة، وبما يمكنها من تغطية العجز التي لديها.

3- العمل على سرعة إنشاء السوق المالية والتي تمكن المؤسسات التعليمية الخاصة من الحصول على التمويل من السوق المالية.

4- السماح للجامعات باستخدام آليات إصدار الصكوك الإسلامية كمقاربة عملية لتمويل البُنى التحتية، نظراً لما يوفره هذا النمط من التمويل من مزايا بالنسبة للحكومات أو للمستثمرين[8] .

5- التطبيق الجاد لقانون الاستثمار فيما يتعلق بالمزايا والحوافز الممنوحة للمستثمرين مثل الإعفاء من كافة الرسوم والضرائب والجمارك وإيجاد البيئة المؤسسية والتنظيمية لنمو وازدهار الاستثمار الخاص من خلال تقديم الخدمات العامة بصورة واضحة وسهلة وتكلفة معقوله.

3-4. تعزيز الشراكة مع المؤسسات الحكومية والخاصة.

1- تعزيز مشاركة القطاع الخاص ومنظماته المختلفة في اقتراح وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية والمالية والإدارية المتعلقة بالقطاع وأنشطته وذلك بما يسهم في تحسين الإجراءات وتجاوز البيروقراطية القائمة وتمكين المؤسسات التعليمية الخاصة من تحقيق أهدافها التنموية.

2- إقامة برامج بالشراكة مع الجامعات الحكومية والمراكز والمؤسسات البحثية والقطاعات الإنتاجية والصناعية والتجارية تسهم في تكامل الجهود، وتبادل الخبرات بينها، بما في ذلك إنشاء برامج للدراسات التخصصية أو العليا تسهم في تعزيز وتنمية جوانب موائمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.

3- تنمية التعاون الدولي والشراكة مع مؤسسات تعليمية دولية معترف بها وزيادة الجودة الفنية للجامعات الخاصة من خلال المشاركة في التصنيفات الدولية

4- على مؤسسات القطاع الخاص إيلاء الاستثمار في الراس مال المعرفي وتنمية المهارات التكنولوجية أهمية أكبر، وبما يسهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية للعاملين والانتقال إلى نموذج التنمية القائم على الإنتاجية.

[8] د. منصور علي البشيري ، دور القطاع الخاص في تعزيز المرونة الاقتصادية في اليمن، الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية، ديسمبر 2023.

5- العمل على تحسين جودة مخرجات التعليم العالي وتعزيز ارتباطها باحتياجات سوق العمل، من خلال دعم إنشاء مراكز التطوير المهني وريادة الأعمال وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص، ونشر تقرير سنوي يلخص التطوير المهني الرئيسي وتوظيف خريجي الجامعات.

قائمة المراجع.

1- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2015 – 2020.

2- الجهاز المركزي للإحصاء، ومنظمة العمل الدولية، مسح القوى العاملة 2013 - 2014 .

3- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كتاب التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، 2007.

4- اتحاد الجامعات الأهلية اليمنية، مذكرة رسمية موجهة لرئيس المجلس السياسي، فبراير 2024.

5- الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية، لجنة التعليم العالي، مصفوفة التحديات التي تواجه الجامعات الأهلية والمقترحات لمعالجتها.

6- د. منصور علي البشيري ، دور القطاع الخاص في تعزيز المرونة الاقتصادية في اليمن، الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية، ديسمبر 2023.

7- د. فؤاد الصلاحي، التعليم العالي في اليمن خصائصه ومشكلاته قراءة تحليلية من منظور سوسيولوجي، المرصد اليمني لحقوق الانسان https://www.yohr.org/?ac=3&no=3714&d_f=140&t_f=0&t=5&lang_in=Ar

8- https://moheye.net/yemeni-universities/private-universities /